

Formal Logic and Informal Logic by Chaim Perlman

Translated by Ammour Missoum

Dr. Ammour MISSOUM¹

¹Lecturer - Department of Social Sciences - Djillali Bounaama University – Khemis Miliana, Algeria

Email: m.ammour@dbkm-dz

Received: 08/02/2024

Accepted: 22/08/2024

Published: 01/10/2024

Abstract

In this article, the Belgian philosopher and jurist Chaïm Perlman (1912 - 1984) draws a comparison between formal logic and what he calls non-formal logic, and calls for the necessity of establishing a new logical paradigm that is inspired by the model of legal judicial reasoning and reintegrates research into reasoning in the core of philosophical thinking and defends the properties of natural language, which differ from the properties of rigidity and reduction, that characterize symbolic language

Keywords: Formal logic, Formal logic, Natural language, Evidence, Legal reasoning, Formal justice, Communication.

* المنطق الصوري والمنطق اللاصوري بقلم شايم بيرلمان ترجمة عمور ميسوم

د / عمور ميسوم

— استاذ محاضر — قسم العلوم الاجتماعية — جامعة الجيلالي بونعامة — خميس مليانة، الجزائر

* - Logique formelle et logique informelle – par Chaïm Perlman

Séminaire de philosophie et mathématiques – 1981 , fascicule Ecole normale supérieure – IREM- paris Nord – 1981

ملخص :- في هذا المقال ، يعقد الفيلسوف والقانوني البلجيكي شايم بيرلمان Chaïm Perlman (1912 – 1984) مقارنة بين المنطق الصوري و بين ما يسميه بالمنطق اللاصوري la logique informelle ، ويدعو إلى ضرورة التأسيس لباراديغم منطقي جديد يستلهم طبيعة الاستدلال القضائي القانوني و يعيد إدماج البحث في الاستدلال في صلب التفكير الفلسفي و يدافع عن خصائص اللغة الطبيعية ، التي تختلف عن خصائص الصلابة والاختزال التي تميز اللغة الرمزية.

الكلمات المفتاحية:

المنطق الصوري ، المنطق اللاصوري ، اللغة الطبيعية ، دليل الاثبات ، الاستدلال القانوني ، العدالة الصورية ، التواصل .

تمهيد :

قدم شايم بيرلمان Chaïm Perlman (1912 – 1984) واحدة من أهم النظريات في تاريخ الحجاج ، عرفت باسم نظرية الحجاج البلاغي أو الخطابة الجديدة ، La nouvelle rhétorique ، تمثل هذه النظرية احدى ابرز نظريات الحجاج في الفترة المعاصرة وهي محاولة لإعادة بعث الدرس الحجاجي والتأسيس له في الثقافة الفلسفية والمنطقية والقانونية المعاصرة بإبراز مشروعيته النظرية وطابعه الإجرائي الذي يجعله اقرب الى الاستثمار في الحقول الانسانية والاجتماعية . يعرف بيرلمان الحجاج بانه " دراسة تقنيات الخطاب التي تؤدي بالاذهان الى التسليم بما يعرض عليها من اطروحات او تزيد من درجة ذلك التسليم " .

يتعلق الامر اذن :

1- بخطاب طبيعي وليس بنظام رمزي صوري (اختلاف خصائص اللغتين)

2- ان الحجاج فعل تواصل حواري يقوم على التفاعل والمقام والسياق والجمهور

3- ان هناك تدرجا في الفعل الحجاجي من حيث القوة والضعف والملاءمة على عكس الحقيقة البرهانية القطعية الصارمة .

يذهب بيرلمان الى ان الاختلاف بين الحجاج والبرهنة لا يعني ان الحجاج يخلو من أي قيمة عقلية فهو اذا كان غير موضوعي فهذا لا يعني انه ذاتي . ويبنى نظريته الحجاجية على الدفاع عن نموذج معقولة خاص في الحجاج ضد المعقولة الصورية الخالصة .

ان بيرلمان 1912 – 1984 صاحب نظرية خاصة في الحجاج l'argumentation لها تأثيرها الواضح على الدرس الحجاجي في حقول معرفية متعددة تحاول تحيين وتكييف المنطق الاستدلالي مع خصوصية الظاهرة الإنسانية والحضارية المعاصرة بشكل عام , وتحرير نظرية الاستدلال من الرؤية الحسابية البرهانية الصارمة التي تجاهلت في نظره مستويات الخطاب الاقناعي التي تتراوح بين الإلزام والاستمالة والإقناع . حيث " يمكن للاستدلال في نظره ان يكون مقنعا دون ان يكون حسابا كما يمكن ان يكون دقيقا دون ان يكون علما " و

يمكننا بشكل عام ان نوجز الخطوط العامة في نظرية الحجاج البلاغي عند شايم بيرلمان في جملة من العناصر ابرزها :

1 – الدعوة الى اعادة تميم الجانب الاقناعي في البلاغة (البلاغة القديمة) وتحريرها من النظرة الاتهامية التي تربطها بالتلاعب اللفظي والجمالية الأسلوبية على حساب سلامة الأفكار وقوة البناء الحجاجي .

2 – نقد النموذج المعرفي المتولد من تأثير الديكارتيه le cartésianisme على الثقافة الغربية و هو نموذج قائم على معايير الوضوح والبداهة العقلية الرياضية مما يؤدي الى التضحية بقيمة الحجاج ومشروعته المعرفية والفلسفية بوصفه خطابا في درجات المقبولة يتجاوز ثنائية الصدق والكذب . (يستعمل بيرلمان نصوصا من المقال في المنهج discours de la méthode لإبراز التعارض بين الديكارتيه وطبيعة الحجاج الفلسفي)

3 – الدفاع عن الأصول الأرسطية لنظرية الحجاج البلاغي عند بيرلمان وبالتالي رفض القراءة الانتقائية التي مورست من طرف المنطقيين المعاصرين على تاريخ المنطق الارسطي وذلك بالعودة الى خصوصية موقف ارسطو من الجدل والبلاغة والحجاج باعتبارها نماذج استدلالية مشروعة وذلك في كتب الاورغانون وخاصة: كتاب المواضع Topiques والخطابة Rhétorique والسفسطة Réfutations sophistiques. ومن هنا الدعوة إلى تحرير الارسطية من تاريخ الفهوم والقراءات الظرفية للارسطية التي ادت حسب بيرلمان الى تضخيم جوانب فيها على حساب جوانب اخرى

4 – إعادة تثمين قيمة اللغة الطبيعية ومستوياتها بين الحقيقة والمجاز واستحضار البعد التواصلية والقصدية الخطابية كمحددات جوهرية للتعامل مع هذه اللغة والكشف عن خصوصيتها التي لا يمكن الاستعاضة عنها بنظام من الاشارات الصامتة ذات الدلالة الواحدة , فاللغة الطبيعية بخصائصها مثل : التكرار والاستعارة والكنائيات ليست مجرد اضافات جمالية ولكنها ذات قيمة حجاجية اقناعية .

5 – المقابلة بين النموذج المنطقي الرياضي والنموذج القانوني القضائي الذي يقوم على آليات لها علاقة بالفلسفة و الاستدلال الطبيعي , مع انها غير معروفة في ميدان المنطق الرمزي مثل : بناء الموضوع – عبء الاثبات – الاهتمام بالمضامين وتبرير الحجاج بالتفكير في المفاهيم وتحويلها دلاليا . فالاستدلال في ميدان القانون والقضاء هو اقرب الى سيرورة التفكير الطبيعي والحاجة الفلسفية التي هي استدلال اقناعي يتناول مشاكل اجتماعية ونفسية في اطار قيمي ومن هنا فهو يقوم على التبرير وبناء الدليل la charge de preuve. (عبء الدليل)

6 – تختلف منطلقات الحجاج باختلاف مرجعية كل طرف وأهدافه وسياقه ومنظومته الفكرية وافتراضاته المسبقة , ودور ممارس الحجاج هو الوعي بهذه الاختلافات و تفعيل وانتقاء المنطلقات بحسب المقام وطبيعة المتلقي .

لكن بيرلمان PERLEMAN يدعو ما يسميه ب : العدالة الصورية la justice formelle حيث يقول في مقاله هذا الذي نقدم ترجمته اليوم :

(ان كل هذه التصورات - يقصد الاختلافات الفكرية والمذهبية وتأثيرها على بناء الحجج وتقييمه - تسلم بقاعدة (العدالة الصورية) la justice formelle التي توجب التعامل بالطريقة نفسها مع كل الحالات التي تكون في أساسها متماثلة . ان الذي يكون قد اعترف بقيمة حجج ما يتوجب عليه ان يعترف بقيمة هذا الحجج نفسه في حالة تكون في أساسها ماثلة للحالة الأولى . وهذه القاعدة هي ما يبرر (العمل بالحالات السابقة conformité à des précédents) ليس فقط في ميدان القانون ولكن في كل الحقول المعرفية الأخرى . وهذه القاعدة نفسها هي التي تسمح لنا ببناء منهجية خاصة بكل حقل معرفي) .

ان الحجج في نظر شايم بيرلمان هو منهج الفيلسوف والقانوني والباحث في المجالات الانسانية بوجه عام الذي يفكر في مشاكله الملموسة وفق معطيات ممكنة ترفض القوالب الموضوعية الصارمة و يبني مفاهيمه الخاصة بطريقة تدرجية تجعله يمارس تفكيراً داخل المفاهيم ومن خلالها محاولاً دوماً اثراء مضامينها او تعديلها او صياغة مفهوم جديد يختلف عن غيره من المفاهيم , لان الشرط الاول في التفكير الفلسفي هو الحرية . " فالفلسفة حسب تعبيره حين تستند الى التقنيات الحجاجية فهي تحاول ان تقدم رؤية معقولة للانسان في علاقته بالمجتمع والكون , وهذا ما يبدو انه غير قابل للاختزال في اي حساب ذلك لان كل فلسفة هي في النهاية نتاج للحرية " .

ويبدو ان استعمال بيرلمان في هذا المقال لمصطلح " المنطق اللاصوري " logique informelle عوض " الحجج " argumentation مع ان لهما نفس المعنى تقريباً² , له دلالة خاصة في هذا السياق , لانه يفصح عن رغبة في ادماج الاهتمام بالحجج داخل البحث المنطقي وليس ابقاءه على هامشه . ونحن نعرف ان اختيار المصطلحات في المسائل الخلافية والسجلات الفكرية ليس أمراً اعتباطياً , فيبرلمان يهدف إلى التأكيد على ان المنطق ليس هو المنطق الصوري فقط , وان دراسة الاستدلال ينبغي

²رشيد الراضي - الحجج والمغالطة - دار الكتاب الجديدة المتحدة - 2010 - بيروت - لبنان - ص 15

ان تفتح على ابعاد اخرى لا تقبل بالضرورة المعالجة الصورية الصرفة , خاصة بالطريقة الحسابية التحويلية التي اقراها المنطق الرمزي المعاصر و الذي تم استنباته في تربة رياضية وضمن اشكالية رياضية ايضا.

وفي هذا استجابة للتقليد الارسطي الذي لم يفصل بين الصورة والمادة بشكل نهائي واعطى للجدل والخطابة مكانتهما المهمة داخل نظرية الاستدلال بوجه عام³.

ان اغلب هذه العناصر المؤسسة لمفهومه الخاص عن الحجاج والاستدلال و البحث المنطقي نجدها مبثوثة في هذا المقال , الذي يحاول فيه الدفاع عن مشروعية ابستمولوجية لفكرة المنطق اللاصوري *logique informelle* من خلال رفض المماهة بين المنطق وبين المقاربة الصورانية الخالصة للتفكير و الاستدلال

³ ينبغي التنبيه الى ان الدعوة الى التمييز بين المنطق الارسطي وتاريخ المنطق الارسطي كانت دعوة يتقاسمها انصار المقاربة الحجاجية وانصار النزعة الصورانية كل حسب رؤيته ومبرراته , فالحجاجيون وعلى راسهم بيرلمان وجان بليز غريز يؤكدون على ان منطق الرياضيين قام بعملية تشويه واجتزاء داخل الارث المنطقي الارسطي حينما تجاهل ميادين الجدل والخطابة في حين ان المنطقيين المعاصرين وعلى راسهم المنطقي الولوجيوكازيفيتش يرون ان المنطق الارسطي كنظرية استدلالية ذهب ضحية اضافات لغوية وفلسفية ميتافيزيقية غطت على حقيقته الاولى كنظرية استنتاجية صورية خالصة يمكن بناؤها في شكل نسق استنباطي دون الحاجة الى ربطها باي فلسفة او مذهب ميتافيزيقي.

غير ان الثابت من وراء اختلاف هؤلاء وهؤلاء هو ان فهم الارسطية في حقيقتها يقتضي التمييز بينها وبين تاريخها كما يقول Jean Brun انظر في هذا السياق :

Grize – language et logique – Ophrys, 1990 –

لوكانيفيتش – نظرية القياس الارسطية _ ترجمة عبد الحميد صبرة – الاسكندرية – 1962

-Jean Brun – Aristote et le lycée – p u f – 1977

المنطق الصوري والمنطق اللاصوري

شايم بيرلمان – ترجمة د/ عمور ميسوم

رغم أن فكرة المنطق الصوري معروفة منذ أرسطو Aristotle , إلا أنه قد تم منذ منتصف القرن التاسع عشر , وتحت تأثير المنطقيين الرياضيين الترويج لفكرة أن المنطق والمنطق الصوري مفهومان مترادفان , وهذا ما أدى إلى استبعاد أي تصور لمنطق لا صوري .

لقد عبر الأب بوشنسكي Bochenski⁴ , الذي يعد أحد ممثلي هذه النزعة , عن هذه الفكرة مرة أخرى في مؤتمر عقد مؤخرا بمدينة روما 1976 كان موضوعه " المنطق الحديث " . ففي مداخلة التي كان عنوانها " The General sens and character of Modern logic⁵ " يوحد بوشنسكي

Bochenski بين المنطق الحديث والمنطق الصوري , ويحدد المنطق الحديث من خلال ثلاثة مبادئ منهجية هي :

1- استعمال لغة صناعية

2 - الصورانية

3 - النزعة الموضوعية .

⁴الأب جوزيف بوشنسكي Bochenski (1902 – 1995) فيلسوف ورجل دين و منطقي بولوني .

⁵ Dans le volume " Modern logic " ed. by E.Agazzi, Reidel , Dordrecht ,1980,pp-3-14

لقد أُلح بوشنسكي في هذه المداخلة على التقدم الكبير الذي يحققه استعمال اللغة الصناعية التي تسمح بتجنب الإبهام والغموض والاختلافات التي يكون من الصعب تجنبها عند استعمال اللغة الطبيعية , وهذا لان الشرط الأساسي الذي يتحكم في بناء أية لغة صناعية هو أن يكون لكل علامة *signe* معنى و معنى واحد فقط , وهذا الشرط ينطبق أيضا على كل عبارة صحيحة التركيب *Expression bien formée* .

والنزعة الموضوعية التي أشار إليها الأب بوشنسكي تفترض أن المنطق الحديث لا ينبغي ان يهتم الا بالخصائص الموضوعية (الصدق - الكذب - الاحتمال - الضرورة - ... الخ) التي هي مستقلة عن آراء الناس و أفكارهم واعتقاداتهم . والأمر نفسه ينطبق على " بديهيات النسق الاستنتاجي " التي يتم التصريح بها في البداية مع قواعد التعويض والاستنتاج التي تبين ما هي العمليات المسموح بها - أي المطابقة للقواعد - والتي تسمح بالتمييز بين الاستنتاج الصحيح والاستنتاج غير الصحيح .

من هنا يصبح كل نسق صوري محدودا في إمكاناته سواء في التعبير أو في البرهنة , بحيث إن اللغة الصناعية لا تسمح بالتعبير عن كل شيء , فإذا وضعنا مجموعة من البديهيات وقواعد الاستنتاج وجب علينا أن نعترف - على الأقل إذا كان النسق الاستنتاجي متسقا - بوجود قضايا غير قابلة للبت , أي قضايا لا يمكن إثباتها ولا نفيها . إن اللغة الصناعية بمختلف مقتضياتها والنسق الصوري يتعارضان مع خصائص اللغة الطبيعية ومع النسق غير الصوري كالقانون الحديث على سبيل المثال .

إن اللغة الطبيعية هي وسيلة للتواصل من حيث المبدأ يجب أن تكون قادرة على تبليغ كل فكرة , والشروط المنهجية لفعل التواصل الذي له معنى *une communication sensée* مقدمة فيها على أية اعتبارات أخرى مثل شرط التواطؤ (أحادية المعنى) في العلامات المستعملة , ولهذا نحن نفترض عادة أن ما يقال لنا ليس مضطربا ولا خاليا من الفائدة رغم انه قد يبدو كذلك .

عندما نقرأ العبارة الشهيرة لهيرقليطس (Heraclite) (ق م 480- 544) "إننا نعبر ولا نعبر نفس النهر مرتين" فان انطباعنا الأول لا ينبغي أن يذهب في اتجاه الاعتقاد بتناقض هيرقليطس , بل يجب أن نجتهد في تأويل ما قاله لنا بطريقة تعطيه دلالة مقبولة , كأن نبين غموض عبارة " نفس النهر " التي تحيل مرة إلى ضفاف

النهر ومرة إلى الماء الذي يجري فيه , فالإنقاذ فكرة " التواصل الذي له معنى " يلزمنا أن نتخلى عن افتراض أحادية المعنى في الكلمات المستعملة . وكذلك الأمر في مسرحية " قيصر " César للأديب الفرنسي Pagnol Marcel (1895-1974) , وذلك عندما جعل المؤلف أحد أبطال المسرحية وهو Panisse يقول على فراش الموت " أن أموت فهذا ليس مهما , ولكن ما يؤلمني هو أن أغادر الحياة " . هنا نحن ملزمون , لكي نفهم جيدا كلام Panisse على أن لا نتعامل مع " الموت " و " مغادرة الحياة " كما لو كان لهما نفس المعنى , مع أن هذا هو ما نجده في المعاجم .

و عندما يقال لنا مثلا " الفلاس هو الفلاس " Un sou est un sou أو " الأعمال هي الأعمال " les affaires sont les affaires فانه لا أحد سيفهم هذين القولين على أنهما يطبقان مبدأ الهوية Principe d'identité . وذلك لأنه لكي يتكلف أحد في غير درس المنطق , التعبير عن هذه الأفكار فانه يجب أن يريد تبليغ شيء آخر غير التوتولوجيا أو تحصيل الحاصل .

مازلت أتذكر واقعة شاهدتها في إحدى محطات القطار , وذلك عندما كان أحد الرجال واقفا مع زوجته ينتظران عودة ابنهما من الخارج بعد غياب طويل , وبمجرد ان لمح الرجل ابنه يخرج من البوابة لم يستطع أن يمسك دموعه من شدة شوقه وتأثره , وهذا ما جعل الزوجة تقول بأعلى صوتها " لقد أدركت الآن أن الأم ليست لوحدها (من تبقى) هي الأم , ولكن الأب أيضا (يبقى) هو الأب " ⁶ .

إن هذا الموقف المؤثر الذي دفع الأم إلى أن تعترف بأن الأب يبقى هو أيضا أبا " لا يمكن أن يجعل كلامها مجرد تعبير عن علاقة توتولوجية تكرارية .

هناك حالات أخرى تفرض علينا تأويل نص ما بطريقة مخالفة لما هو معتاد , إننا نعرف خاطرة باسكال التي يقول فيها " عندما يكون كلام الإله الذي هو حق كاذبا بالمعنى الحرفي , فهذا يعني انه صادق بالمعنى الروحي ⁷ . فباسكال يدعونا هنا إلى تجنب المعنى الحرفي لأجل الحفاظ على صدق النص المقدس .

⁶"Maintenant je vois que non seulement une mère est une mère, mais aussi qu'un père est un père"

Pascal – Pensées 555(31) dans L'Oeuvre, Bibl. de la Pléiade, p. 1003⁷

وكذلك الأمر في مجال القانون حين نقابل المعنى الحرفي بروح القانون بشكل يمكننا من إعطاء النص القانوني تأويلاً مقبولاً . إن إمكانية إعطاء نفس العبارة معاني متعددة قد تكون أحياناً جديدة تماماً , واللجوء إلى الاستعارات والتأويلات المثيرة للجدل , إن هذه الإمكانيات مرتبطة بشروط استعمال اللغة الطبيعية , وكون هذه اللغة الطبيعية تلجأ كثيراً إلى تصورات يشوبها الغموض وتسمح بتأويلات متعددة وتعريفات مختلفة , فان هذا ما يجبرنا في الغالب على القيام باختيارات وقرارات لا تتفق فيما بينها بالضرورة , ومن هنا وجب في غالب الأحيان القيام بتبرير تلك الاختيارات وبيان أسباب تلك القرارات . وفي ميدان القانون وبخلاف ما هو عليه الأمر في أي نسق صوري , فان القاضي غالباً ما يكون ملزماً باتخاذ قرار وتبريره في نفس الوقت , إن المادة الرابعة المشهورة من قانون نابليون تصرح بأن " القاضي الذي يمتنع عن الحكم تحت ذريعة صمت أو غموض أو عدم كفاية القانون سيكون متهماً بإنكار العدالة " وعندما يبدو له أن النص – لأول وهلة – فيه ثغرة أو تناقض أو غموض فعليه أن يؤول النسق كله من خلال تقنيات الاستدلال القضائي بوجه يسمح له بإيجاد حل و تبريره .

و في جميع هذه الحالات يجب علينا الاستعانة بالمنطق اللاصوري Logique informelle أي ذلك المنطق الذي يبرر الفعل ويسمح بالفصل في الخلافات وبتخاذ قرارات معقولة . وبهذا المعنى أقام أرسطو Aristotle تعارضاً بين الاستدلالات التحليلية مثل الأقيسة وبين الاستدلالات الجدلية, أي التي نجدها في المناقشات والمناظرات والمجادلات على اختلاف أنواعها وذلك عندما يتعين الخروج برأي معقول . فإذا كان المنطق الصوري هو منطق البرهنة فان المنطق اللاصوري هو منطق الحجاج , وفي حين تكون البرهنة صحيحة أو فاسدة , ملزمة في حال صحتها وخالية من أي قيمة في حال فسادها , فان الحجاج تتميز بأنها متفاوتة في درجة القوة والملائمة والإقناع .

الحجاج لا يكون مطلوباً منا أن نبين – كما هو الحال في البرهنة – أن خاصية موضوعية ما مثل الصدق تنتقل من المقدمات إلى النتيجة , بل أن ندافع عن معقولة أو مقبولة قرار ما بالاستناد إلى ما يسلم به المتلقي مسبقاً وإلى القناعات التي يؤيدها بشكل كاف .

لهذا فالخطاب الإقناعي Le discours persuasif يهدف إلى جعل المتلقي يتبنى خاصية أو دلالة ذاتية

يمكن ان تختلف باختلاف العقول .

ولهذا السبب أيضا كان الخطأ الاستدلالي الذي يسمى المصادرة على المطلوب *La pétition de principe* خطأ حججيا , وذلك لأنه ينطلق من التسليم بالقضية التي هي محل النزاع , في حين أنه وعلى العكس من ذلك فان مبدأ الهوية (إذا ق , إذن ق) ليس خطأ استداليا , بل هو قانون منطقي لا يمكن لأي نسق أن ينكره⁸.

إن النسق الصوري يبين لنا ما هي النتائج التي تلزم عن البديهيات بصرف النظر عن اعتبار طبيعة هذه البديهيات , هل هي خصائص واضحة بذاتها أم أنها مجرد فرضيات متفق على قبولها .
والبديهيات في النسق الصوري لا يمكن أن تكون محل نزاع لأنها تعتبر صادقة إما بشكل موضوعي أو بشكل اصطلاحي . وليس الأمر كذلك بالنسبة للحجاج , حيث يتعين بالنسبة لנקطة الانطلاق أن تكون مقبولة من طرف المتلقي الذي نريد استمالته أو إقناعه عن طريق الخطاب . إن الآراء التي ننطلق منها هي (مواضع مشتركة) *Lieux communs* أي قضايا شائعة القبول سواء تعلق الأمر بقضايا الحس المشترك أو بقضايا مقبولة في ميدان معرفي خاص . وأحيانا مثلما هو الحال في المحاورات السقراطية فان المتكلم يحاول أن يتأكد من قبول المخاطب (بفتح الطاء) للقضايا التي يستند إليها في تأسيس حججه . وعلى خلاف البديهيات التي لا

⁸يشير بيرلمان هنا الى ان المنطق الحديث لا يرى في المصادرة على المطلوب *la pétition de principe* أي خلل منطقي , وذلك لأنه يعتبر أن استنتاج القضية من نفسها أمر منطقي مسموح بل هو يعبر عن قانون منطقي صادق في جميع الأحوال , لان تعريف الاستلزامينص على أن (الصدق يلزم عن الصدق والكذب يلزم عن الكذب) , وبالتالي فليس ثمة أي خطأ في استنتاج القضية من نفسها :

ق	ق	(ق ← ق)
1	1	1
0	0	1

وبهذا المعنى لا يشترط في الرابط المنطقي بالفهم الرمزي المعاصر ما يسمى بوحدة (عالم المقال) لان بين كل قضيتين صادقتين او كاذبتين علاقة استلزامية صحيحة بصرف النظر عن مضمونهما , وهذا راجع لان المنطق الحديث يقوم على تجريد الثوابت المنطقية من صفة " الربط الدلالي " بين المعاني وينتصر لمفهوم الاستلزام المادي *l'implication matérielle* على حساب اللزوم *la conséquence* .

تكون موضع نزاع داخل النسق الاستنتاجي ، فان المواضع المشتركة التي تكون محل إجماع ، إنما تتعلق بتصورات غامضة ومبهمه ومتنازع حولها ، وبالتالي لا يمكننا أن نستخلص منها نتائج معينة دون العمل على توضيحها .وعلى هذا فان الجميع سيتفقون مثلا على أن الحرية أفضل من العبودية ، وعلى انه ينبغي طلب العدالة أو الصالح العام ، ولكن إذا أردنا أن نستخلص من هذا قاعدة سلوكية خاصة ، وجب أن نبين ماهي هذه الآراء التي كانت تبدو في البداية مسلمة .

من جهة أخرى ، فان المواضع المشتركة المفترض قبولها منذ البداية والتي لا تثير أي اعتراض حين تطرح منفصلة عن بعضها ، يمكن أن تثير إذا طرحت في سياق واحد نوعا من التناقض . ما الذي يمكن أن نقوم به حين تتعارض هذه المواضع مع بعضها بعض، كأن يتعارض (الصالح العام) مع تحقيق (العدالة) على الأقل كما يبدو للوهلة الأولى ؟

سيقول البعض إن الصالح العام الذي يتعارض مع فكرة العدالة ليس إلا خيرا ظاهريا ويقول البعض الآخر إن الصالح العام لا يتعارض إلا مع عدالة ظاهرية فكيف نستطيع هنا أن نميز الفكرة الحقيقية عن الفكرة الوهمية ؟ إن الأمر يتعلق بإعطاء معنى جديد لتصور مألوف يكون أكثر ملائمة للوضع ولكن هذا التغيير الدلالي لا يمكن أن يكون دون سبب ، لأنه وخلافا للمعنى المألوف المقبول – والمفترض انه المعنى الصحيح – فان كل تغيير للمعنى يجب ان يكون مبررا ويكون على من يعارض هذا المعنى المؤلف دليل الإثبات . La charge de preuve .

و فكرة دليل الإثبات المجهولة في المنطق الصوري على غرار مفهوم الافتراض أو القرينة مصدرها هو ميدان القانون ، حيث يمكنها فيه أن تغني عن الدليل المادي ، فقرينة البراءة مثلا تفرض على كل من يريد تفنيدها دليل الإثبات ، تماما مثلما انه لا يطلب من زوج الأم الذي من المفترض أصلا انه والد الطفل أن يقدم دليل إثبات الأبوة .

إن مفهوم القرينة مع مفهوم دليل الإثبات يستعملان غالبا في ميادين (القيم والمعايير) وهذا هو ما يفسر – كما بين ذلك P-Day في مداخلته حول présomptions⁹ – فكرة التعددية الفلسفية ذلك أننا بمجرد

⁹ Parue dans les actes du XIVE congres international de philosophie, Herder, Vienne ,

أن نتبنى مبدأ أو قيمة ما فانه لا يكون علينا أن نبرر ما يطابقهما بل أن نبين السلوك الذي يخرق هذه المبادئ والقيم أو يعارضها . لقد ميز P-Day بين ثلاثة مواقف هي : الموقف المحافظ والموقف الليبرالي والموقف الاشتراكي ، وكل واحد من هذه المواقف يتميز عن غيره باعتناق مبادئ وقيم مختلفة .
وبهذا المعنى فان الافتراض الذي ينطلق منه الموقف المحافظ يقوم على تفضيل الحالة السائدة اي ما هو موجود ce qui est ويتجلى في القاعدة التي تقول : بأن التغيير الكلي والدائم والذي يشمل كل شيء ، هو وحده ما يجب تبريره ، ولهذا فان من يلتزم بما سبق أي بالعرف والتقاليد فليس عليه أن يبرر ذلك ، لكن الانحراف عنهما يجب تبريره .

أما عن الافتراض الذي ينطلق منه الموقف الليبرالي فقد عبر عنه بطريقة جيدة ، الفيلسوف - جون استوارت ميل John Stuart Mill (1806 – 1873) حين قال (إن ترك الناس يفعلون ما يريدون أفضل دائما من إرغامهم)¹⁰ وذلك لأن الحرية أمر مسلم به ، والحد من الحرية هو وحده ما يجب تبريره . اما بخصوص الافتراض الذي ينطلق منه الموقف الاشتراكي فقد عبر عنه Isaiah Berlin عندما كتب " إن المساواة لا تحتاج إلى مبررات ، و اللامساواة وحدها هي التي تحتاج إلى ذلك " ¹¹

يمكننا مع ذلك أن نعمم هذا الطرح ، فالذي يمثل للأمر المطلق Impératif catégorique أو للمبدأ النفعي ليس عليه أن يبرر سلوكه ، من يخترق أحد هذه المبادئ هو وحده من يطلب منه التبرير ، ووجود هذه المبادئ المختلفة والتي يمكن أن تدخل في تنازع في سياقات واقعية ملموسة هو ما يفسر تعدد الفلسفات . إن كل فلسفة تندرج في تيار من الآراء التي تكون على العموم مقبولة في وسط معين وفي فترة زمنية محددة ، ومن هنا يمكن أن نلاحظ أن المنطق اللاصوري الذي يستند إلى وقائع ومبادئ وآراء ومواقع وقيم تكون مقبولة من طرف المتلقي لا يمكن أن يكون إلا محدودا في سياقه الخاص il est nécessairement situé

1970, vol : V , pp : 137-143

¹⁰ On Liberty – Chap – v

¹¹ Isaiah Berlin (1909 – 1997) فيلسوف بريطاني معاصر اهتم بالفلسفة السياسية وتاريخ الأفكار.

(Equality needs no reasons ; only inequality does) In :Prociding of Aristotelian . society .56 , P 305

وبالتالي لا يمكنه أن يطمح إلى موضوعية المنطق الصوري .

لكن في هذه الحالة هل يقتصر المعيار الذي ينبغي أن يخضع له المنطق اللاصوري على مجرد فعالية إقناع أو استمالة المتلقي من خلال الخطاب ؟

لقد كان هذا هو الاعتراض الخطير الذي رفعه أفلاطون Platon في وجه السفسطائيين والديماغوجيين الذين كانوا يسلكون طرقا لا تليق بالفيلسوف مثل الكذب والتملق الزائف من أجل الحصول على تأييد الجماهير الجاهلة .

وفي مقابل هذا الاعتراض الذي قدمه أفلاطون في محاوره غورغياس نجده في محاوره فيدروس Phèdre يدعو إلى بلاغة تليق بمقام الفيلسوف , وهي بلاغة يمكنها حتى إقناع الآلهة أنفسهم . بعبارة أخرى لا يمكن أن تكون فعالية أو نجاح الخطاب الإقناعي معيارا كافيا يضمن له قيمته , وبما أن هذه الفعالية تختلف باختلاف طبيعة المتلقي فإن أقوى أنواع الحجاج هو الذي يكون قادرا على إقناع ذلك المتلقي الذي يكون من الصعب إقناعه لكونه يتمتع بأعلى درجات الحس النقدي والإحاطة المعرفية بالموضوع , وكأنه تجسيد للعقل الإلهي .Raison divine La

إن الحجاج الفلسفي دعوة للامتثال إلى العقل وهو ما أسميه في قاموس الحجاج والبلاغة الجديدة بالخطاب الذي يتوجه إلى المتلقي أو الجمهور الكوني (العام) . l'auditoire universel . فالخطاب العقلاني يتميز بنزوع نحو الشمول ويهدف إلى إقناع جمهور تتجسد فيه سلطة العقل .

وفي حين تكون البرهنة الصورية صحيحة حين تلتزم بمعايير صورية خالصة فانه من غير الممكن الحديث عن صحة حجاج أو استدلال غير صوري , فالخطاب لا يمكن أن يكون ملزما بشكل قسري لا يقبل النقاش وذلك لأنه بالنسبة لكل حجاج هناك حجاج في الاتجاه المعاكس . ومن هنا ذلك المبدأ الجوهرى في الإجراءات القضائية الذي يفرض الاستماع إلى الخصم , لكن وجود ما يؤيد آراء المتخاصمين لا يدل ضرورة على تساوي هذه الحجج في القيمة .

كيف نحدد قيمة الحجج ؟

إن هذا الأمر يرتبط بالفلسفة والمنهجية المعتمدة , فبينما نجد النزعة النفعية Utilitarisme تهم أساسا

بقيمة النتائج , نلاحظ أن النزعة الأرسطية Aristotélisme تفضل ما هو مطابق للماهية , أما الأفلاطونية المحدثة - Néoplatonisme فتستند إلى نوع من التراتب الأنطولوجي الخ. ولكن كل هذه التصورات تسلّم بقاعدة (العدالة الصورية) La justice formelle¹² التي توجب التعامل بالطريقة نفسها مع كل الحالات التي تكون في أساسها متماثلة .

إن الذي يكون قد سلّم بقيمة حجاج ما يجب عليه أن يسلم بقيمة هذا الحجاج نفسه في حالة تكون في أساسها مماثلة للحالة الأولى cetéris paribus , وهذه القاعدة هي ما يبرر (العمل بالسوابق) conformité à des précédents (ليس فقط في ميدان القانون ولكن في كل الحقول المعرفية الأخرى , وهذه القاعدة نفسها هي التي تسمح ببناء منهجية خاصة بكل حقل معرفي .

يبقى سؤال أخير : هل يمكن صورة التقنيات الحجاجية ؟

يمكننا أن نحاول رد الحجاج إلى حساب احتمالي بالاستناد إلى مواضع سابقة , وهناك حالات نستطيع فيها - دون صعوبات كثيرة - الاتفاق على مثل هذه المواضع . ولكن هذا الأمر يفترض دائما الاتفاق على المفاهيم المستعملة .

ولكن عندما لا يكون ثمة اتفاق حول هذه المفاهيم , كما هو الحال مع المفاهيم الأساسية في الفلسفة مثل : الواقع - الحرية - العدالة - الخير الخ , فإن هذه النزعة الاختزالية Le réductionnisme تبدو مستحيلة .

¹² ما يقصده بيرلمان بقاعدة (العدالة الصورية) La justice formelle في هذا السياق ليس اللجوء إلى تقنيات رمزية كالتى يطبقها المنطق الصوري الرمزي , مثل الاستعاضة عن اللغة الطبيعية بنظام من الرموز و تحويلات حسائية مفرغة من الدلالة , ولكنه يشير إلى نوع من " الحس السليم " le bon sens او " القاعدة الخطائية " التي تضيف على المقاربة الحجاجية للاستدلال معقوليتها الخاصة و ذلك بتطبيق نفس المعايير على المواقف الحجاجية المتماثلة , وهذه القاعدة هي التي تكشف ما يعرف مثلا بازدواجية المعايير le double standard و التناقضات في الخطاب السياسي و الإيديولوجي و الإعلامي .

إن الفلسفة باستنادها إلى التقنيات الحجاجية تحاول أن تقدم رؤية معقولة للإنسان في علاقته بالمجتمع والكون , وهذا ما يبدو لي أنه غير قابل للاختزال في أقرب الآراء للاحتمال , ولهذا فان كل فلسفة هي في النهاية نتاج للحرية

المراجع:

- رشيد الراضي - الحجاج والمغالطة - دار الكتاب الجديدة المتحدة - 2010 - بيروت - لبنان - ص 15
Grize - language et logique - Ophrys, 1990 -
لوكازيفيتش - نظرية القياس الارسطية _ ترجمة عبد الحميد صبرة - الاسكندرية - 1962
-Jean brun - Aristote et le lycée - p u f - -1977
الأب جوزيف بوشنسكيBochenski (1902 - 1995) فيلسوف ورجل دين و منطقي بولوني .¹ " Dans le volume " Modern logic " ed. by E.Agazzi, Reidel , Dordrecht ,1980,pp-3-14
"Maintenant je vois que non seulement une mère est une mère, mais aussi qu'un père est un père"
Pascal - Pensées 555(31) dans L'Oeuvre, Bibl. de la Pléiade, p. 1003¹ Parue dans les actes du XIVE congres international de philosophie, Herder, Vienne , 1970, vol : V , pp : 137-143
Isaiah Berlin (1909 - 1997) فيلسوف بريطاني معاصر اهتم بالفلسفة السياسية وتاريخ الأفكار.
(Equality needs no reasons ; only inequality does) In :Prociding of Aristotelian . society .56 , P 305